الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري

مقدمة:

عرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عبر المراحل المختلفة في تاريخيه تحرك الفئات الاجتماعية داخل السلم الاجتماعي إما صعودا أو نزولا على المستويات الاقتصادية والثقافية والتعليمية، وذلك بتعدد العوامل والآليات ، وسيتم التركيز على مرحلتي الاستعمار الفرنسي والاستقلال.

أولا: الحراك في العهد الاستعماري: سيتم التركيز في هذه المرحلة على الفئات التي تحركت تصاعديا أو تنازليا؛بالإضافة إلى التي بقيت ثابتة في مكانتها الاجتماعية وهذا قبل الثورة.

أ- الحراك التصاعدي: إن درجات الحراك التصاعدي تختلف في أهميتها،فالحراك الذي جعل **الخماس** عاملا في القطاع الصناعي بالمدينة،وأعطى امتيازات **للباشاغوات** بفعل علاقتهم مع السلطة الفرنسية أسس طبقة ذات اعتبار اجتماعي،كما أن البرجوازية العقارية استفادت من القحط الذي أصاب الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى فزاد ثراؤها وثراء التجار بفعل المضاربة والربا والقوانين العقارية، وكانت هذه البرجوازية الأوربية مهيمنة اقتصاديا وعقائديا وسياسيا وتمارس سيطرتها عن طريق الصحف ووسائل الإعلام والجهاز التعليمي.[1]

ب - الحراك التنازلي: أدت التشريعات القانونية دورا حاسما في الحراك التنازلي للأهالي الجزائريين،وكانت تهدف إلى:

- إدخال الملكية الخاصة لسكان لم يحضروا أنفسهم بل ينفرون منها.
- منح المعمرين أقصى حد من الأراضي
- فصل الجزائريين عن روابطهم الطبيعية مع الأرض،والقضاء على خطر التمرد.

وبتنفيذ هذه القوانين وغيرها من الحيل الخفية والظاهرة ازداد المزارعين فقرا؛ كما أن البرجوازية الريفية الصغيرة عرفن نفس الظروف وخاصة الشريحة التي تكدح من جراء انتزاع أراضيها فلم يعد بوسع الأبناء أن يكسبوا عيشهم من أراضي الآباء،وأدت أزمة 1929 دورا في انتزاع ملكية الفلاحين الفقراء و إفقار المدن وذلك لمصلحة الأوربيين الأثرياء والتجار،وكانت هذه الأزمة سببا في انحطاط الحرفين وفقرهم.[2]

ج- الثبات الاجتماعي: إن فئة **الخماسة** هي الأكثر تعرضا للثبات الاجتماعي من غيرها من الفئات، وذلك نتيجة للظروف القهرية التي مارسها الاستعمار عليها وتسلط الإقطاعية من الريف الجزائري،كما أن هذه الفئة أكثر خضوعا للاستغلال السياسي والاقتصادي من قبل البرجوازية العقارية وتبعيتها السياسية مرتبطة بنوع العقد الذي ينظم علاقتها مع المالك فتشكل هجرتها إلى المدينة والى الخارج أشكال النضال المباشر ؛لذلك فهذه التبعية هي أساس الثبات الاجتماعي الذي عرفته عبر الأجيال المتعاقبة.[3]

ثانيا: الحراك في مرحلة الثورة: إن وقع الثورة التحريرية كان هام جدا على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي، وادخل تغييرات على البنية الاجتماعية،كما أظهر قرب وبعد كل فئة منها ومن الاستعمار،ومن البرامج

الاستعمارية التي أظهرت التوجه نحو ترقية اقتصادية واجتماعية للجزائريين برنامج قسنطينة الذي اتضحت نتائجه حسب المجالات:

- **الاقتصادي:** كان مشروع قسنطينة في 1960 نتيجة للتوتر الاجتماعي الذي سببته أزمة الرأسمالية في الجزائر وصعود حركة التحرير الوطني،وقد اتجه ثلاث اتجاهات في السياسة الاقتصادية التي تبناها:السياسة الزراعية،السياسة الصناعية،السياسة البترولية[4].

أما فيما يخص السياسة الزراعية والتي فشل فيها فشلا ذريعا أقر المشروع بشراء الأراضي بالتراضي مع كبار المعمرين؛ ونزع الملكية إذا لم تستثمر بالشكل المطلوب،وتوزيعها على الفلاحين الجزائريين غير المالكين وكان الهدف المعلن والخفي للسلطة الاستعمارية هو إنشاء برجوازية صغيرة تصبح بمثابة العصا التي يرتكز عليها في ترسيخ الاحتلال الفرنسي؛السبب الذي جعل جبهة التحرير تقف سياسيا ضد هذا الأجراء،فأخفقت السياسة الزراعية إداريا وسياسيا نتيجة رفض الفلاحين الفقراء لهذا الإجراء. أما فيما يخص السياسة التصنيعية فقد فشلت أيضا حيث أن نظرية المشروع أكدت زيادة التشغيل بالمدن من أجل استيعاب البطالين؛ وبحثا عن الاستقرار الاجتماعي ، وكان قطاع البناء والأشغال العمومية من ناحية التشغيل يشكل القطاع المسيطر في هذه المرحلة وذلك لتلبية حاجات الفئة الأوربية في الجزائر، أما لتلبية حاجات الجزائريين فإنه يبدو قاصرا،دون أن ننسى عدول المستثمرين لغموض الوضع السياسي.[5]

أما فيما يتعلق بالسياسة النفطية فكانت أكثر نجاحا ،لأنها استبعدت الرأسمال الفرنسي والأجنبي،وكذلك وضعت الشركات الاحتكارية تحت تصرف وإشراف الحكومة الفرنسية.

- **الاجتماعي:** بما أن المستعمر الفرنسي مارس سياسة تكديح واسعة لفئة الفلاحين، وهذه الفئة تجمع ما تحت البروليتاريا التي تسكن الأحياء القصديرية بالمدن الكبرى، و فئة الحرفيين التي تشكل القاعدة الهامة في النضال الحضري؛ بعدما رمي بها من سوق العمل. أما موقف البرجوازية الزراعية التي كان الاستعمار يريد استمالتها إلى جانبه فقد كان مؤيد لحركة التحرير، وذلك بهدف زيادة حيازتها فيما بعد الاستقلال –تطلع طبقي- وكذلك للمحافظة على مصالحها بالمدينة؛ في حين الرأسمالية التجارية والصناعية لم تكن مكانتها قوية كما لم تتمتع بأي تفوق سياسي.

إن البناء الاجتماعي المرتكز على البعد الجغرافي- ريفي حضري- يبين وجود حراك داخلي ،إذ يلتزم المجتمع الريفي بتوفير الشغل لأفراده ويعتبر العمل واجبا اجتماعيا والبطالة خطأ أخلاقي، في حين تنتفي المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الحضري وتحل محلها المسؤولية الاقتصادية تبعا للنظام الاجتماعي الموجود في البيئة الحضرية.[6]

ويقول عبد العزيز رأسمال لا أتفق مع " **بورديو**" الذي يعتبر أن هذه الفئة ما تحت **البروليتاريا** لا تستطيع ربط التحسين في شروطها مع التحول الجذري للنظام، لكن أقول أنها هي التي قاومت الاستعمار وهي التي مرت عليها ظروف أدت بها الى الهجرة؛ بذلك فمعاناتها اليومية تجعلها على العكس من ذلك ترى بأن رقيها لا يتأتى إلا من خلال القضاء على النظام الاستعماري، أما فئة أبناء الحرفيين والتجار آمالها في الترقية تتقلص؛إلا أن الإرث المهني لها كبير.بدليل تشكل مستخدمو الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال منها.[7]

رابعا: الحراك الاجتماعي بعد الاستقلال: إن مؤشرات الحراك الاجتماعي في مرحلة الاستقلال ارتبطت بالمخططات التنموية التي انتهجت، ولذا سيتم التطرق لها ضمن مراحل:

أ- مرحلة ممتدة من: 1967-1989: إن ما يميز هذه المرحلة هو بروز حراك اجتماعي نسبي، بسبب سياسة الدولة التي رعت فيها آليات لتعويض الشعب عن مرحلة الاستعمار، وما ميز هذه الفترة يتضح في:[8]

1- ضمان الشغل لكل مواطن: تم وضع سياسة تنموية وتنفيذية أولية والمتمثلة في مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنوات(1967- 1969) والمخططات الرباعية كالمخطط الرباعي الأول (1970-1973) والثاني (1974-1978)، من خلال هذه المخططات التنموية عرفت الجزائر نهضة اقتصادية واجتماعية، وعرف التشغيل خلالها تطورا ملحوظا،إذ كان الغرض من هذه المخططات هو القضاء على البطالة بواسطة التصنيع، وفي هذا الصدد تقرر خلق حوالي 595.200 وظيفة في القطاع غير الفلاحي مابين (1973-1980).

2- ازدياد حجم ومكاسب الطبقة الوسطى: لقد أحدثت عملية تطوير الاقتصاد أثر واضح في تشكيل الطبقة العاملة،إذ بلغت درجة عالية من التنظيم وأصبحت قوة فاعلة ومؤثرة،كما اتصفت بشكلين من الحراك أحدهما جغرافي وهو الذي يتعلق بتغير مكان العمل والآخر مهني هو الذي يختص بتغيير نوع العمل ؛وذلك خلال فترة التصنيع السريع الذي عرفته الجزائر في السبعينات والثمانينات،كما شهدت الطبقة المتوسطة توسعا كبيرا في المستوى الاقتصادي والاجتماعي،وذلك بفضل انتشار الوعي الاجتماعي والنقابي وانتشار الثقافة والتربية والتعليم بين جميع أفراد المجتمع وظهور النزعة الحراكية الصاعدة في المجتمع الجزائري.

ب- فترة ممتدة من 1990- 1999: تميزت هذه الفترة بظهور عديد الأزمات، من الأزمة الاجتماعية نتيجة انهيار أسعار البترول، إلى العشرية السوداء، وهذا ماساهم في بروز مشاكل اقتصادية واجتماعية وبالتالي تشكل الحراك النازل والذي تبرره المعطيات التالية:

1- تراجع وتيرة التنمية بسبب توقف المشاريع: إن سياسة الانفتاح الاقتصادي أفرزت نتائج عدة أهمها:

- تراجع النمو الاقتصادي؛حيث بلغ النمو 0.2% خلال فترة 1994-1995،بينما كان معدل النمو خلال سنة 19932 % ووصل التضخم إلى 29%

- إفلاس العديد من المؤسسات العمومية وتسريح العمال،حيث بلغ عددهم 260 ألف عامل خلال سنة 1995.

- ارتفاع معدل البطالة بوتيرة سريعة بلغت 1.5 مليون فرد خلال سنة 1994،وارتفعت النسبة من 15% سنة 1984 إلى 17% سنة 1985 لتصل إلى 22% سنة 1988.

2- تزايد البطالة: تجاوزت نسبة البطالة في الجزائر سنة 1999 نسبة 29.3%، مع العلم أن البطالة ارتفعت بوتيرة سريعة جدا مابين 1992- 1995، بحيث انتقلت من 1.522.000 سنة 1992 إلى 2.101.700 سنة 1995 أي بزيادة

تقدر بـ: 582.000 بطال في ظروف ثلاث سنوات، وأكثر من 80% من البطالين هم مابين سن (16-19) سنة و 20% مابين (20-24) سنة، حيث أن هذه المؤشرات تدل على اجتماعي نازل ، والذي يعبر عنه مؤشر البطالة.

3- ظهور التفاوت الطبقي: إن سياسة إعادة الهيكلة وبرامج تطهير المؤسسات أنتج عنه اختفاء أكثر من 400.000 منصب شغل خلال أربع سنوات، وتراجع كبير في القدرة الشرائية الذي بات يهدد الطبقة الوسطى، ومن ثم فإن ظاهرة البطالة قد وسعت فوهة التفاوت الطبقي حسب ما أكده تقرير الأمم المتحدة للتنمية في عام 1990،إذ كشف التقرير أن حوالي 20 %من أغنى الفئات في المجتمع يستحوذون على 50 %من المداخيل فيما يتحصل 20% من الفئات الفقيرة إلا على 7 % والباقي موزع على الفئات المتوسطة، ومن خلال هذه الدراسة خلصت إلى أن المجتمع الجزائري ينقسم إلى ثلاث طبقات؛ طبقة الأغنياء والطبقة المتوسطة وطبقة الفقراء.[9]

خامسا: كرونولوجيا الحراك في الجزائر؛ إن ظاهرة الحراك التي عرفتها الجزائر،يمكن أن تفسر حسب المراحل الزمنية التالية:[10]

- مرحلة 1967-1989: ميز هذه الفترة حراك صاعد بسبب السياسات لتنموية الناجعة وتوفير مناصب الشغل؛ وارتفاع القدرة الشرائية وانخفاض معدلات البطالة،كل هذه المؤشرات تدل على الحراك الصاعد الذي مس جميع الطبقات.

- مرحلة 1990- 1999: ميز هذه المرحلة حراك نازل بسبب مجموع الأزمات التي مرت بها الجزائر، وإلى بعض النقائص في المرحلة الأولى منها تغليب الجانب الاجتماعي على حساب الجانب العقلاني في تسيير المؤسسات، بالإضافة الى تدهور الأوضاع الأمنية وانخفاض القدرة الشرائية وظهور التفاوت الطبقي، إن هذه المؤشرات وغيرها تدل على حراك اجتماعي متباين لفئات المجتمع.

- مرحلة 1999- 2013: تتميز هذه الفترة عموما بحراك اجتماعي ومهني صاعد نظرا لارتفاع سعر البترول والذي تعدى عتبة 100دولار،علما أن الجزائر بلدا ريعيا،ضف الى ذلك عودة الاستقرار الأمني والاجتماعي،فالمشاريع المتوقفة انطلقت وتيرتها ثانية،وارتفع مستوى الأجور في القطاع العمومي أكثر من قبل.

- مرحلة 2014- 2021: تتميز هذه الفترة بحراك اجتماعي ومهني نازل نظرا لتراجع سعر البترول دون 50دولار للبرميل، وهذا ما أثر على طبيعة المشاريع والبنية التحتية والقدرة الشرائية للمواطن في قطاعي الوظيف العمومي والقطاع الخاص معا،فارتفاع الأسعار وتحريرها لا يتماشى ومنظومة الأجور السارية التطبيق والتي لم تتم مراجعتها منذ 2010.

... بالتوفيق مع المحاضرة القادمة ...